



قياس وتحليل أثر مخاطر تمويل الدين العام على عجز الموازنة في العراق للمدة ١٩٩٠-٢٠٢٤

آزاد فرج فرحان^١ د. هاشم محمد العركوب^٢

^١ طالب دكتوراه/ كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة الموصل/ العراق. azadfaraj1982@gmail.com

^٢ استاذ/ كلية كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل/ العراق. hashem_mohamed@uomosul.edu.iq



المخلص

فكرة البحث: يتناول البحث قياس وتحليل أثر مخاطر تمويل الدين العام على عجز الموازنة في العراق خلال المدة ١٩٩٠-٢٠٢٤، في ظل هشاشة الاقتصاد الربيعي المعتمد على النفط وتقلبات بيئته المالية والكلية. وتتمثل فكرته الأساسية في توضيح كيف يمكن للدين العام، عندما يُوجّه لتمويل النفقات الجارية بدل الاستثمارية، أن يتحول إلى عامل يهدد الاستدامة المالية ويعمق اختلال الموازنة.

هدف البحث: يهدف البحث إلى قياس التأثير الكمي لمخاطر تمويل الدين العام على العجز، وتحليل علاقته بالنتائج المحلي الإجمالي، والتضخم، والإصدار النقدي، والإنفاق الحكومي، ضمن إطار نظري يوضح مفهوم العجز وأنواعه ومصادر تمويله.

منهجية البحث: اعتمدت الدراسة منهجاً مزيجاً يجمع بين التحليل الوصفي لتتبع تطور الدين والعجز عبر مراحل تاريخية مختلفة، والتحليل القياسي باستخدام نماذج البنابل الديناميكي (PMG, MG, DFE) واختبارات Levin-Lin-Chu و Pedroni.

النتائج: أظهرت النتائج وجود علاقة طويلة الأجل بين الدين والعجز، وأن الدين العام والإصدار النقدي والإنفاق الحكومي يزيدون من العجز، في حين يخففه النمو والتضخم الاسمي ظاهرياً.

الخلاصة: خلص البحث إلى ضرورة تنويع القاعدة الإنتاجية، وتحسين إدارة الدين والمالية العامة، وتجنب التمويل التضخمي للعجز.

معلومات الأرشفة

الاستلام: ٢٠٢٥/١١/٨

المراجعة: ٢٠٢٥/١٢/١٨

القبول: ٢٠٢٥/١٢/٢٥

النشر الإلكتروني: ٢٠٢٦/٤/١

المراسلة

آزاد فرج فرحان

الكلمات المفتاحية

الدين العام؛ عجز الموازنة؛
النتائج المحلي الإجمالي؛
الإنفاق الحكومي؛ PMG
ARDL.

الاقتباس:

فرحان، أ. ف.، والعركوب، ه. م. (٢٠٢٦). قياس وتحليل أثر مخاطر الدين العام على عجز الموازنة في العراق للمدة

١٩٩٠-٢٠٢٤. مجلة دراسات إقليمية، ٢٠ (٦٨)، ٢٤٩-٢٧٦

<https://doi.org/10.33899/rs.j.v20i67.53782>





Measuring and Analyzing the Impact of Public Debt Financing Risks on the Budget Deficit in Iraq,

Azad F. Farhan¹ Dr. Hashim M. Al-Argoob²

¹ PhD student/ College of Administration and Economics/ University of Mosul/ Iraq.
azadfaraj1982@gmail.com

² Prof./ College of Administration and Economics/ University of Mosul/ Iraq.
hashem_mohamed@uomosul.edu.iq

Article Information

Received: 8/11/2025

Revised: 18/12/2025

Accepted: 25/12/2025

Published: 1/4/2026

Corresponding

Azad F. Farhan

Keywords

Public debt; budget deficit; GDP; government expenditure; PMG ARDL.

Citation

Farhan, A. F., & Al-Argoob, H. M. (2026). Measuring and Analyzing the Impact of Public Debt Financing Risks on the Budget Deficit in Iraq, 1990–2024. *Regional Studies Journal*, 20 (68), 249–276.

<https://doi.org/10.33899/r sj.v20i67.49453>

Abstract

Research Idea: The research measures and analyzes the impact of public debt financing risks on the budget deficit in Iraq during the period 1990–2024, within the context of a fragile, oil-dependent rentier economy and volatile macroeconomic and financial conditions. Its core premise is to clarify how public debt, when directed toward financing current rather than investment expenditure, may evolve into a factor that threatens fiscal sustainability and deepens budgetary imbalances instead of supporting long-term growth and development.

Objectives: The research seeks to quantify the effect of public debt financing risks on the deficit and to examine their relationship with gross domestic product, inflation, monetary issuance, and government expenditure, within a theoretical framework that defines the concept of the deficit, its types, and its financing sources.

Methodes: The research adopts a dual methodology combining descriptive analysis to trace the evolution of debt and the deficit across distinct historical phases, and econometric analysis employing dynamic panel models (PMG, MG, DFE) along with Levin–Lin–Chu and Pedroni cointegration tests.

Results

Results: reveal a long-run relationship between debt and the deficit, showing that public debt, monetary issuance, and government spending intensify the deficit, while real growth and nominal inflation only appear to alleviate it superficially.

Conclusion: The study concludes that reducing debt-related risks requires diversifying the productive base, strengthening debt and public finance management, and avoiding inflationary deficit financing.



© Authors, 2024, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license (<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>)

مقدمة:

يُرَكِّزُ البحث على ديناميكيات عجز الموازنة العامة في العراق وأثر أساليب تمويله خلال المدة ١٩٩٠-٢٠٢٤، إذ يمثل تمويل العجز أحد أهم محددات الاستقرار المالي والاقتصادي. فعندما تتجاوز النفقات الإيرادات، تلجأ الحكومة إلى الاقتراض أو الإصدار النقدي لتغطية الفجوة، مما يولد آثاراً متشابهة على التضخم وخدمة الدين والنتائج الحقيقي. تراكم الدين العام يرفع كلفة الفائدة ويزاحم الإنفاق الاستثماري، بينما الإصدار النقدي يحول العجز إلى ضغوط تضخمية تضعف استقلال السياسة النقدية. كما يسهم التضخم في خفض القيمة الحقيقية للدين لكنه يزيد كلفة الاقتراض، في حين يعتمد الأثر النهائي على تركيب الإنفاق بين الجاري والرأسمالي، وعلى قدرة النمو الحقيقي في تخفيف نسب الدين وتحقيق الاستدامة المالية. وتقتضى الدراسة أن طبيعة التمويل لا حجمه هي التي تحدد مسار العجز عبر قنوات الدين العام والإصدار النقدي والتضخم والإنفاق العام والنتائج المحلي الحقيقي.

هدف البحث: يهدف البحث الى تحقيق ما يأتي:

١. التعرف على الجانب النظري والفلسفي الجانب النظري لمخاطر تمويل الدين العام وعجز الموازنة.
 ٢. قياس تأثير مخاطر تمويل الدين العام على عجز الموازنة في العراق للمدة ١٩٩٠-٢٠٢٤.
- أهمية البحث:** تكمن أهمية البحث بالكشف عن المخاطر المرتبطة بتمويل العجز المالي من خلال الدين العام في السياق الاقتصادي للعراق كونه مصدراً للنفط، وطبيعة العلاقة بين الدين العام وعجز الموازنة.
- مشكلة البحث:** تتلخص مشكلة البحث بالاعتماد المتزايد على الدين العام لتمويل عجز الموازنة في العراق، وبما انه مصدراً للنفط فإن التقلبات في أسعار النفط العالمية تؤثر بشكل مباشر على إيراداته المالية. فخلال فترات ارتفاع أسعار النفط، ينعم بإيرادات تخفف من الضغوطات المالية مؤقتاً، وعندما تنخفض أسعار النفط، يواجه عجزاً مالياً ويتجه إلى الاقتراض للحفاظ على الإنفاق العام وتجنب الركود الاقتصادي. ويُعد هذا الاقتراض استجابة لتجاوز الازمة المالية في المدى القصير، وفي المدى الطويل، خاصة إذا طال أمد انخفاض أسعار النفط العالمية. فالاعتماد على عائدات النفط يخلق حالة من الضعف المالي يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع مستويات الدين إذا لم تتحسن البيئة الاقتصادية وهو اتجاه يثير مخاوف جدية بشأن الاستدامة المالية طويلة الأجل واستقرار الاقتصاد الكلي.

فرضية البحث: يستند البحث الى نظرية مفادها أن عجز الموازنة يتأثر بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية بما في ذلك مخاطر تمويل الدين العام والنتائج المحلي الإجمالي والتضخم في العراق.

الحدود المكانية والزمانية للبحث تشمل:

١. الحدود المكانية: العراق كعينة للبحث
٢. الحدود الزمانية: المدة الزمنية ١٩٩٠-٢٠٢٤.

منهج البحث: اعتمد البحث منهجاً مزدوجاً يجمع بين الأسلوب الوصفي والتحليل الكمي، إذ تناول في الجانب الوصفي تحليل المفاهيم الأساسية المرتبطة بالدين العام وعجز الموازنة العلاقة بينهما، في حين أن الأسلوب الكمي تضمن منهجية القياس باستخدام الاختبارات القياسية Levin, Lin & Chu ، وتقدير العلاقات عبر نماذج PMG و MGE و DFEE بالاعتماد على برنامج الاحصائي EViews 12 و Stata 14.2.

هيكلية البحث: ينقسم البحث الى ثلاثة أقسام، يتناول الأول الجانب النظري لمخاطر تمويل الدين العام، في حين يركز الثاني على الاتجاه النظري لعجز الموازنة ، أما الثالث فيتناول تحليل نتائج التقدير لاثار مخاطر تمويل الدين العام على عجز الموازنة في العراق للمدة ١٩٩٠-٢٠٢٤، ويختتم البحث بمجموعة من الاستنتاجات والمقترحات.

المبحث الأول

الجانب النظري لمخاطر تمويل الدين العام

يُعد الدين العام من التحديات الاقتصادية الرئيسية التي تواجهها الدول النامية، وخاصة العراق الذي يعتمد على مصادر إيرادات متقلبة مثل النفط، إذ تأثرت مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، بما في ذلك الحروب، العقوبات الدولية، تقلبات أسعار النفط، عدم الاستقرار السياسي، والفساد الإداري والاقتصادي، كما ساهمت النفقات الجارية المرتفعة، لاسيما الرواتب والنفقات الأمنية، في تقليص الحيز المالي اللازم للاستثمارات التنموية، مما زاد من الحاجة للاقتراض الداخلي والخارجي (World Bank, 2024, 10-12).

لذلك، يتناول هذا المبحث الجانب النظري لمخاطر تمويل الدين العام في العراق خلال المدة ١٩٩٠-٢٠٢٤ مع التركيز على العوامل الاقتصادية والسياسية التي ساهمت في تشكيل هذه المخاطر. وذلك من خلال النقاط التالية:

١. إطار تحليل المخاطر، تتأثر مخاطر الدين العام في العراق بعوامل رئيسية تشمل:
 - **الاعتماد على النفط:** تشكل إيرادات النفط ٩٠٪ من إيرادات الموازنة، مما يجعل الاقتصاد عرضة لتقلبات الأسعار.
 - **النفقات العامة:** تهيمن الرواتب والنفقات الأمنية على الموازنة، مما يحد من الإنفاق التنموي.
 - **الاستقرار السياسي والأمني:** الحروب، العقوبات، وعدم الاستقرار السياسي أثرت على الإيرادات والنفقات.
 - **إدارة الدين:** ضعف الشفافية والفساد زادا من مخاطر الدين العام.
- يتم تقسيم الفترة المدروسة إلى ثلاث مراحل رئيسية:
 - ١٩٩٠-٢٠٠٣: مرحلة العقوبات الدولية والحروب.
 - ٢٠٠٤-٢٠١٤: مرحلة ارتفاع أسعار النفط والتحويلات السياسية.

- ٢٠١٥-٢٠٢٥: مرحلة انخفاض أسعار النفط والأزمات الأمنية.
- ٢. تطور الدين العام في العراق
 - أ. المرحلة الأولى (١٩٩٠-٢٠٠٣): العقوبات والحروب
 - السياق الاقتصادي والسياسي: شهد العراق خلال هذه الفترة حرب الخليج (١٩٩١) والعقوبات الدولية التي فرضتها الأمم المتحدة بعد غزو الكويت. أدت العقوبات إلى تخفيض إيرادات النفط بنسبة تزيد عن ٧٠٪، مما تسبب في انهيار الإيرادات العامة. (World Bank, 2003, 6-8)
 - العجز المالي: إن العجز المالي تراوح بين ٢٠-٢٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عقد التسعينيات من القرن العشرين، مدفوعًا بانخفاض الإيرادات وزيادة النفقات العسكرية والاجتماعية (AI) (Khatteeb, 2019, 16-19)
 - الدين العام: ارتفعت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى ٣٠٠٪ سنة ٢٠٠٣، ويرجع ذلك إلى تراكم الديون الخارجية من عقد الثمانينيات من القرن العشرين بسبب حرب الخليج والاقتراض الداخلي المحدود بسبب انهيار النظام المصرفي. (IMF, 2004, 25-30)
 - المخاطر الرئيسية:
 - التضخم المفرط: وصل التضخم إلى ٥٠٪ سنويًا في بعض السنوات، مما أدى إلى تدهور القوة الشرائية للدينار العراقي.
 - نقص السيولة: العقوبات حدت من الوصول إلى الأسواق المالية الدولية، مما زاد من الاعتماد على التمويل الداخلي غير المنظم.
 - الفساد وسوء الإدارة: أدى سوء تخصيص الموارد إلى تفاقم العجز وزيادة المخاطر المالية.
- ب. المرحلة الثانية (٢٠٠٤-٢٠١٤): ارتفاع أسعار النفط والتحويلات السياسية
 - السياق الاقتصادي والسياسي: بعد الغزو الأمريكي في سنة ٢٠٠٣، شهد العراق إعادة هيكلة اقتصادية جزئية مع رفع العقوبات وزيادة إنتاج النفط، وارتفعت أسعار النفط بين ٨٠-١٠٠ دولار للبرميل الواحد، مما عزز الإيرادات النفطية.
 - العجز المالي: تحسنت إيرادات الموازنة، لكن العجز المالي استمر بسبب زيادة النفقات العامة، خاصة الرواتب إذ شكلت نسبة ٣٠٪ من الموازنة، والنفقات الأمنية، وبلغ العجز ٥-٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي في هذه المرحلة. (IMF, 2010, 221)
 - الدين العام: انخفضت نسبة الدين العام إلى ٣٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحلول سنة ٢٠١٠، ويرجع ذلك إلى إعادة هيكلة الديون الخارجية عبر نادي باريس إذ تم تخفيض ديون بقيمة ١٠٠ مليار دولار، وزيادة الإيرادات النفطية. (World Bank, 2011, 111-113)

- المخاطر الرئيسية :
- ضعف التنويع الاقتصادي: رغم تحسن الإيرادات، ظل الاعتماد على النفط مرتفعاً إذ شكل ٩٠٪ من الإيرادات، مما جعل الاقتصاد عرضة للصدمات الخارجية.
- زيادة النفقات الجارية: ارتفاع الرواتب والدعم الاجتماعي قلل من الحيز المالي للاستثمارات التنموية.
- الفساد: أدى الفساد إلى إهدار الموارد، مما زاد من الحاجة إلى الاقتراض (Transparency International, 2012, 21-23).
- ج. المرحلة الثالثة (٢٠١٥-٢٠٢٤): انخفاض أسعار النفط والأزمات الأمنية
- السياق الاقتصادي والسياسي: شهدت هذه المرحلة انخفاضاً حاداً في أسعار النفط العالمية من ١٠٠ دولار للبرميل الواحد سنة ٢٠١٤ إلى ٤٠ دولاراً سنة ٢٠١٦، إلى جانب تكاليف مكافحة تنظيم عصابات داعش الارهابية للسنوات (٢٠١٤-٢٠١٧). كما تأثر الاقتصاد بعدم الاستقرار السياسي والاحتجاجات الشعبية للسنوات (٢٠١٩-٢٠٢٠). (Al-Khatteeb, 2019, 20-21).
- العجز المالي: تفاقم العجز المالي ليصل إلى ١١٪ من الناتج المحلي الإجمالي سنة ٢٠٢٠، مدفوعاً بانخفاض إيرادات النفط وزيادة النفقات الأمنية بنسبة ٢٠٪ من الموازنة لنفس السنة. لقد تحسن العجز بنسبة ٥.٥٪ سنة ٢٠٢٤ بسبب ارتفاع أسعار النفط العالمية إذ بلغ ٨٠ دولاراً للبرميل الواحد (World Bank, 2024, 30-31).
- الدين العام: ارتفعت نسبة الدين العام إلى ٨٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي سنة ٢٠٢٠ بسبب الاقتراض الخارجي من صندوق النقد والبنك الدوليين وإصدار سندات دولية، وانخفضت النسبة إلى ٦٠٪ سنة ٢٠٢٤ بسبب تحسن الإيرادات النفطية في تلك السنة. (IMF, 2024, 18).
- تكلفة خدمة الدين: إذ بلغت ١٥٪ من الإيرادات العامة سنة ٢٠٢٣، مما شكل ضغطاً على الحيز المالي، كما أن الاقتراض الخارجي بلغ ٤٠٪ من إجمالي الدين العام سنة ٢٠٢٤، مما زاد من مخاطر تقلبات أسعار الفائدة والعملات. مما سبق يتبين ما يلي:
- انخفاض أسعار النفط أدى إلى عجز فوري، كما حدث في السنوات ٢٠١٤-٢٠١٦ وسنة ٢٠٢٠.
- ضعف الاحتياطي النقدية إذ بلغت ٥٠ مليار دولار سنة ٢٠٢٤، وهي منخفضة مقارنة بحجم الاقتصاد العراقي، مما يزيد من مخاطر السيولة.
- التضخم إذ بلغ ٦٪ سنة ٢٠٢٤، مما زاد من تكاليف المعيشة وأثر على القدرة لسداد الديون المحلية.
- عدم الاستقرار السياسي والاحتجاجات والصراعات السياسية أعاققت إصلاحات إدارة الدين والموازنة.

٣. العوامل المؤثرة على تطور المخاطر

- تقلبات أسعار النفط: انخفاض الأسعار للسنوات ٢٠١٤-٢٠١٦ وسنة ٢٠٢٠ تسبب في زيادة العجز والاقتراض، على سبيل المثال، انخفاض سعر النفط ٣٠ دولارًا سنة ٢٠١٦ أدى إلى انخفاض الإيرادات النفطية بنسبة 40% (IMF, 2016, 36)
- النفقات الجارية: شكلت الرواتب والنفقات الأمنية نسبة ٦٠٪ من الموازنة سنة ٢٠٢٤، مما يحد من الإنفاق التنموي ويزيد الحاجة إلى الاقتراض. (World Bank, 2024, 40)
- الفساد: أدى الفساد إلى هدر وضياع الموارد، إذ احتل العراق مرتبة ١٥٧ في مؤشر مدركات الفساد سنة ٢٠٢٢. (Transparency International, 2023, 4)
- عدم الاستقرار السياسي: الاحتجاجات سنة ٢٠١٩ والصراعات السياسية أعاققت إصلاحات الموازنة وإدارة الدين العام.

٤. المخاطر الرئيسية عبر المراحل الثلاثة أدناه:

- 1990-2003: التضخم المفرط، نقص السيولة، وتراكم الديون الخارجية جعلت الاقتصاد غير مستدام.
- 2004-2014: ضعف التنوع الاقتصادي والفساد زادا من المخاطر رغم تحسن الإيرادات.
- 2015-2024: الاعتماد على النفط، ارتفاع تكلفة خدمة الدين، وضعف الاحتياطات جعلت العراق عرضة للصدمات الاقتصادية.

لذلك يتضح انه خلال المدة ١٩٩٠-٢٠٢٤، تطور مخاطر الدين العام في العراق من مرحلة غير مستدامة للسنوات ١٩٩٠-٢٠٠٣ بسبب العقوبات والحصار الاقتصادي على العراق، إلى تحسن نسبي للسنوات ٢٠٠٤-٢٠١٤ بسبب ارتفاع أسعار النفط، ثم تفاقمت المخاطر للسنوات ٢٠١٥-٢٠٢٤ بسبب انخفاض الأسعار النفط وتزايد الأزمات الأمنية، وبالرغم من تحسن نسبة الدين إلى ٦٠٪ سنة ٢٠٢٤، إلا أن الاعتماد على النفط، ضعف الاحتياطات، والفساد يبقي المخاطر مرتفعة، ويتطلب تقليل هذه المخاطر تنوع الاقتصاد العراقي، تحسين إدارة الدين العام، وتعزيز الشفافية.

المبحث الثاني

الاتجاه النظري لعجز الموازنة

سيتم عرض مفاهيم عجز الموازنة وانواعه واهم مصادر تمويل العجز، وكالاتي:

١- مفهوم عجز الموازنة

تعد الموازنة العامة إحدى أدوات الدولة التي تدير من خلالها إيرادات ونفقات لتحقيق أهدافها، وعادة ما يرتبط عمل الموازنة العامة بالاقتصاد الوطني، حيث تقوم به الدولة وفقاً للظروف التي يمر بها الاقتصاد الوطني وبالتالي فهي تمثل الأداة الرئيسية والمباشرة لعمل المرافق العامة للدولة، لذلك فهناك العديد من المفاهيم للموازنة العامة (سرمد كوكب الجامل، ٢٠٠٨، ٢٣)، إذ تُعرف بأنها: وثيقة رسمية توضح الأهداف وكيفية تحقيقها بشكل رقمي وفي حدود زمنية معينة، عادة ما تكون سنة مالية (العبدلي، سعد، ٢٠٠٣، ٥٥)، كما تُعرف بأنها: تقديرات تفصيلية للنفقات والإيرادات العامة لفترة زمنية محددة ومستقبلية، عادة ما تكون سنة (عادل احمد هاشم، ١٩٩٢، ٢٩٦)، في حين أن القانون الأمريكي يعرفها بأنها: أداة تقدر بها نفقات الدولة للسنة التالية وواراداتها وفقاً للقانون المعمول به عند تقديمها، واقتراحات التحصيل المحددة فيها (Ouanes, 1997, 66).

ولقد تعددت الآراء والدراسات في محاولة للوصول إلى مفهوم أكثر دقة للعجز، من أهمها: أن عجز الموازنة العامة ظاهرة اقتصادية تحدث في كافة دول العالم سواء كانت متقدمة أو متخلفة، ويحدث عجز الموازنة نتيجة لزيادة الإنفاق الحكومي على الإيرادات الحكومية نتيجة سوء إدارة التخطيط والتنظيم غير الدقيق للإنفاق العام من قبل الحكومة، كما يرى البعض أن العجز هو الزيادة التي تحدث نتيجة تمويل النفقات العامة بأشكالها المختلفة سواء كانت استثمارية أو جارية (لطف احمد الصواف، ٢٠١٨، ٢٢)، ويعني أيضاً أن عجز الموازنة ظاهرة مركبة ترجع أسبابها إلى مجموعة من العوامل التي تساهم في زيادة جانب الإنفاق بمعدل يفوق نمو الإيرادات العامة في الدول المتأخرة أو النامية قد ينتج عن هذه الظاهرة، ويجعل الدولة غير قادرة على سداد كافة النفقات المقدرة.

ويعرف عجز الموازنة بشكل عام بأنه زيادة كبيرة في الإنفاق العام مقابل ضعف في الإيرادات العامة، وهذا يؤدي إلى عجز في الموازنة العامة، ويعرفه آخرون بأنه (العجز في الإيرادات العامة عندما يتم تغطية النفقات العامة باستثمارات مختلفة أو أشكال جارية، مما يسبب عدم القدرة على سداد النفقات العامة وزيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة للحكومة، وهذا يعبر عن العجز في الموازنة (Abdullah., 2018, 743).

٢. أنواع عجز الموازنة:

هناك عدة أنواع لعجز الموازنة تختلف حسب طبيعتها وأسبابها، ويمكن عرضها كالآتي:
أولاً: العجز الجاري: يقصد به صافي الموارد اللازمة للقطاع الحكومي حتى يتم توفير تلك الحاجة عن طريق الإقراض، ويحسب هذا العجز بالفرق الكلي بين إجمالي الإيرادات والنفقات العامة لكافة المؤسسات الحكومية، مطروحاً منه الإنفاق الحكومي على سداد الديون العامة. وقد تم تعريف العجز الجاري بأنه الفرق بين الإيرادات الجارية والنفقات الجارية، وهذا يعني أن الحكومة استخدمت جزءاً من إجمالي مدخرات القطاع الخاص من خلال الضرائب من أجل سداد كافة الاحتياطات من النفقات الجارية، وبسبب ضيق هذا المفهوم للعجز فإنه لا يتضمن النفقات العامة والإيرادات العامة، بل يقتصر على النفقات والإيرادات الحكومية، وهي النفقات على السلع والخدمات بحيث لا تشمل الإيرادات والنفقات الرأسمالية مثل بيع وشراء الأصول، في البداية لزيادة النفقات الحكومية فإن الإيرادات الحكومية فيما يتعلق بالاستثمار لا تؤثر على صافي أصول الدولة حيث يتم استبدال أي ديون جديدة بأصول جديدة (محمد، ٢٠١٩، ٣٠-٣١).

ثانياً: العجز الكلي: يقصد به بالمعنى التقليدي المتمثل بالفارق السالب بين إجمالي النفقات الحكومية وإجمالي الإيرادات الحكومية باستثناء الديون، بحيث يعطي العجز الشامل مفهوماً أوسع، إذ يضاف إليه الجهاز الحكومي والمؤسسات الحكومية الأخرى مثل الهيئات اللامركزية والمحلية وكافة المشروعات العامة للدولة، بحيث يشمل العجز في هذا المقياس الفارق بين إجمالي الإيرادات الحكومية والقطاع العام، وإجمالي الإنفاق الحكومي والقطاع العام بحيث يتم تغطية هذا العجز بالافتراض الجديد (حمري، ٢٠١٨، ٣٠).

ثالثاً: العجز الأساسي: يقصد به الفرق بين إجمالي النفقات وإجمالي الإيرادات، مستبعداً منه فوائد الديون الخارجية، ولا يتعلق بعجز الفترة السابقة، ولا يمثل الأنشطة المالية للفترة الحالية، وهذا النوع من العجز يوضح الأوضاع المالية للحكومة دون الأوضاع المالية السابقة، إذ يوضح العجز بنسبة أقل من حجمه الفعلي ويركز على تقييم اتجاهات التغيير في الدين العام وعلى حدود القدرة على مواجهة وتحمل العجز (الأفندي، ٢٠١٦، ١٩).

رابعاً: العجز المقصود: يطلق عليه العجز المنظم أو المخطط، الذي يعتبر ميزان الموازنة هو الأساس لهذا العجز، أي سياسة تنظيم العجز في الموازنة العامة للدولة، ويشير إلى أن الحكومة تتخذ مجموعة من الإجراءات عندما يتعرض الاقتصاد لأزمات اقتصادية بسبب تدهور حجم الطلب الفعال وهذا يدفع الحكومة إلى خفض الضرائب وزيادة نفقاتها، وبالتالي توليد التمويل الجديد للحرب بكمية كبيرة دون أن يؤدي زيادة كمية الإصدار النقدي إلى زيادة الإنتاج العيني مما يؤدي إلى زيادة النفقات خلال فترة الحروب، وفي بعض الدول تتبع هذه السياسة حتى بعد الحرب بقصد مواجهة نفقات تطوير الاقتصاد وزيادة الإنتاجية التي انكشبت خلال فترة الحروب (مخيب جاسم حمد، وآخرون، ٢٠٠١، ٢٩٥).

خامسا: العجز الهيكلي: يرجع أساساً إلى هيكل ومكونات الموازنة ويحدث لأسباب تتأثر بعدة عوامل اقتصادية أو سياسية ويكون متوسط أو طويل الأجل، ويبقى مستمراً في كافة الظروف الاقتصادية مثل فترات الكساد والتضخم، وهذه الظروف تحيط بالاقتصاد وتظهر على شكل عجز مالي كبير ومستمر. وينشأ العجز أيضاً عن نفس الوسائل المالية التي قد تعتمد عليها الدولة في إعداد كافة موازاناتها (يسرى مهدي، وخرن، ٢٠١٦، ١٦٨)، ومن أمثلة الخلل الاقتصادي اعتماد الإيرادات الحكومية على مصادر أساسية مثل الإيرادات النفطية، أو اختلال الأسعار والإنتاجية الاقتصادية الكلية، كما في حالة العراق، وأن العجز الهيكلي ينشأ في الاقتصاديات الربعية التي اعتمدت على مصدر ريعي في إيراداتها العامة، ويمكن قياس العجز غير الربعي من خلال مجموع الفرق بين النفقات العامة والإيرادات العامة غير النفطية، وكذلك ينشأ هذا العجز عن مقدار الجهد المطلوب لتنويع مصادر الدخل والإيرادات العامة، ويكون ذلك مرتبطاً باستمرارية اعتماد الدولة على مصادر إيرادات مؤقتة وغير مستمرة، وأسعارها متقلبة، مثل الإيرادات النفطية (Al-Afandi,2016,20)

سادسا: العجز المسموح به: بموجب الاتفاقية التي وضعها الاتحاد الأوروبي، تم تحديد نسبة العجز المسموح به في الموازنة العامة للدولة، في حدود ثلث النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي، وتعمل على زيادة إنتاج السلع والخدمات، ولكن في حالة تمويل العجز بالنفقات الجارية، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة أعباء الديون.

٣- أسباب عجز الموازنة العامة: وتشمل ما يلي: (علوان، ٢٠١٩، ٣٠٨)

أ- الأسباب الحقيقية لزيادة النفقات العامة: وهي الأسباب التي تؤدي إلى زيادة الإنفاق العام والتي تنتج عن زيادة الخدمات العامة التي تقدمها الدولة وزيادة عدد المستفيدين منها ويمكن توضيحها على النحو التالي:

- أسباب اقتصادية: إقامة المشاريع وزيادة الاستثمارات العامة.
- أسباب إدارية: إن تدخل الدولة في المجالات الاجتماعية المختلفة ومشتقاتها في علاقاتها الخارجية أدى إلى زيادة عدد المظاهر والمرافق العامة وزيادة عدد الموظفين وظهور تكاليف هذه المؤسسات.
- أسباب الحرب: تزايد الإنفاق العسكري في أوقات الحرب والسلم، وأن الإنفاق لا يستمر إلا في أوقات الحرب حتى تنتهي الحرب، بما في ذلك إعادة إعمار ما دمرته الحرب والتعويضات التي تدفع للمتضررين، ودفع قيمة القروض وفوائدها التي عقدت بدخول الحرب (عبد الحميد، ٢٠٢٢، ٤٠).
- أسباب اجتماعية: تزايد هذه الأسباب ومساحاتها من النتائج التي تنتج عن هجرة سكان الريف والتمركز في المدن، هو ما أدى إلى توسع المدن، مما يجعل زيادة الخدمات الصحية والتعليمية والمياه والمطارات والمواصلات.
- أسباب سياسية: انتشار الأنظمة الديمقراطية وتطورها يبدأ في العلاقات العامة، مما يؤدي إلى زيادة الدخل والرضا العام.

ب - هبوط قيمة النقود: والمقصود به هبوط قيمة السلع الأساسية ذاتها وهبوط أسعارها، ومعنى ما تقدم هو تدفق في الإنفاق العام، فالزيادة في الخدمات والسلع التي يشتريها الجمهور لا تعود، بل ترتفع الأسعار
ت - تغيير القواعد المالية: يؤدي تغيير القواعد المالية العامة أحياناً إلى تغيير القواعد المالية في بعض الولايات التي توضع في الموازنة العامة للدولة وتسمى (قاعدة الإيرادات الصافية)، وهذا التغيير في الإنفاق العام (البكل، ٢٠٢٠، ١١١-١٤٤).

٣ - مصادر تمويل عجز الموازنة العامة: وتشمل ما يلي:

أ - التمويل بالاقتراض: هناك عدة أنواع من الاقتراض من القطاعات الخاصة أو المؤسسات خارج نطاق البنوك، وفي هذا النوع من الاقتراض يأخذ شكل الاقتراض من صندوق التأمينات والمعاشات وعمليات السوق المفتوحة لهذا القطاع لتمويل عجز الموازنة العامة من القطاعات غير التابعة للبنك. (سامر ، ٢٠١٣، ٦١)

ب - تمويل عجز الموازنة العامة عن طريق الضرائب: الضرائب من أهم ركائز الموازنة العامة للدولة، إذ أن أغلب الدول تحاول تطوير بنيتها الضريبية للحصول على أكبر قدر ممكن من الإيرادات الضريبية، وهو ما يعمل جاهداً على مكافحة التهرب الضريبي بأنواعه المختلفة ومحاسبة المتهربين من الضرائب (Ibrahim name,2021,71).

ت - تمويل عجز الموازنة العامة عن طريق الإصدارات النقدية الجديدة (التمويل التضخمي) (حمود القيسي، ٢٠١٥، ٧٩)

د - التمويل عن طريق المنح والمساعدات الخارجية كالقروض الميسرة والمنح لتمويل المشاريع الصغيرة ومشاريع القطاع الخاص والمساعدات الفنية والغذائية (عبد الهادي، ٢٠١٣، ٧٧).

المبحث الثالث

تحليل نتائج التقدير لاثر مخاطر تمويل الدين العام على عجز الموازنة في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠٢٤).

سيتم تحليل نتائج التقدير مخاطر تمويل الدين العام على عجز الموازنة في العراق ولمدة زمنية ٣٥ سنة. إن التحليل الوصفي للعلاقة بين المتغيرات باستخدام مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews12، وكما في الجدول (١) أدناه:

الجدول ١: التحليل الوصفي للعلاقة بين للمتغيرات للعراق

القيمة القصوى (Max)	القيمة الدنيا (Min)	الانحراف المعياري (Std. Dev)	المتوسط الحسابي (Mean)	المتغيرات
14895.66	11236.22	4657.734	5161.577	الإصدار النقدي CI
669.5482	18.4315	155.2855	200.9925	الناتج المحلي الإجمالي GDP
74689.96	52365.3	25839.8	31178.45	الإنفاق الحكومي GS
417.905%	0.085%	105.026	49.64917	معدل التضخم Inflation
10.3505	-37.8665	965.41	-10.84767	العجز/الرياح PL

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews12.

يُظهر الجدول (١) التحليل الوصفي للعلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الرئيسية في العراق خلال الفترة المدروسة، حيث تم تلخيص المؤشرات الإحصائية الأساسية لكل من الإصدار النقدي (CI)، الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، الإنفاق الحكومي (GS)، معدل التضخم (Inflation)، والعجز/الرياح (PL). ويُعد هذا التحليل خطوة أساسية لفهم خصائص البيانات وتحديد طبيعة توزيعها وتباينها عبر الزمن قبل الانتقال إلى التحليل القياسي المتقدم.

بالنسبة للإصدار النقدي (CI)، بلغ المتوسط الحسابي ٥١٦١.٥٧٧ وحدة، وهو ما يعكس مستوى مرتفعاً نسبياً للإصدار النقدي في الاقتصاد العراقي خلال الفترة المدروسة. كما بلغ الانحراف المعياري ٤٦٥٧.٧٣٤، ما يشير إلى وجود تباين كبير في مستويات الإصدار النقدي من سنة إلى أخرى، الأمر الذي قد يكون انعكاساً لسياسات نقدية متقلبة أو استجابات ظرفية للأزمات المالية والاقتصادية. وقد تراوحت القيم بين حد أدنى مقداره ١١٢٣٦.٢٢ ووصولاً إلى حد أقصى يبلغ ١٤٨٩٥.٦٦، وهي أرقام تشير إلى ازدياد تدريجي في الإصدار النقدي مع مرور الوقت.

أما الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، فقد بلغ متوسطه العام ٢٠٠.٩٩ مليار وحدة نقدية، وهو متوسط يعكس حجم النشاط الاقتصادي في العراق ضمن حدود زمنية طويلة نسبياً. في المقابل، يظهر الانحراف المعياري (١٥٥.٢٨٥٥) أن هناك تفاوتاً ملحوظاً في الناتج المحلي من عام إلى آخر، وهو ما

يتمشى مع تقلبات الوضع الأمني والسياسي والاقتصادي في البلاد. وقد كانت أدنى قيمة للناتج المحلي ١٨.٤٣١٥، في حين سجل الحد الأقصى ٦٦٩.٥٤٨٢، وهي فجوة كبيرة تشير إلى تفاوت الأداء الاقتصادي على مدى السنوات قيد الدراسة.

بالنسبة للإنفاق الحكومي (GS)، فقد بلغ المتوسط ٣١١٧٨.٤٥، مع انحراف معياري مرتفع بلغ ٢٥٨٣٩.٨، ما يشير إلى أن الحكومة العراقية شهدت تقلبات حادة في مستويات إنفاقها العام. ويُلاحظ أن القيمة الدنيا بلغت ٥٢٣٦٥.٣، بينما وصلت القيمة القصوى إلى ٧٤٦٨٩.٩٦، وهي قيم تشير إلى مستويات مرتفعة من الإنفاق تعكس طبيعة الاقتصاد الريعي الذي يعتمد بدرجة كبيرة على النفقات العامة، خصوصاً في ظل ضعف مساهمة القطاع الخاص.

وفيما يخص معدل التضخم، فقد اتسم بمستوى متوسط قدره ٤٩.٦٤٩١٧٪، وهو معدل مرتفع نسبياً ويعكس حجم الضغوط التضخمية التي تعرض لها الاقتصاد العراقي. غير أن الانحراف المعياري المرتفع (١٠٥.٠٢٦) يشير إلى وجود تقلبات شديدة في معدلات التضخم بين الأعوام المختلفة. فقد تراوح التضخم بين ٠.٠٨٥٪ كحد أدنى، و ٤١٧.٩٠٥٪ كحد أقصى، مما يعكس فترات من الاستقرار النسبي إلى فترات من التضخم الجامح، غالباً ما ارتبطت بأحداث اقتصادية وأمنية حادة أو بإفراط في الإصدار النقدي دون غطاء إنتاجي.

أما بالنسبة لمتغير العجز/الربح (PL)، فقد أظهر المتوسط الحسابي قيمة سالبة بلغت - ١٠.٨٤٧٦٧، مما يشير إلى أن معظم السنوات شهدت عجزاً في الموازنة العامة. كما أن الانحراف المعياري المرتفع (٩٦٥.٤١) يدل على أن هناك تفاوتاً كبيراً في مستويات العجز أو الربح من عام إلى آخر، وهو ما قد يكون نتيجة لتقلبات أسعار النفط، التي تمثل المورد الرئيسي لإيرادات الدولة. ويُلاحظ أن القيمة الدنيا بلغت -٣٧.٨٦٦٥، في حين سجلت القيمة القصوى ١٠.٣٥٠٥، مما يعني أن فترات تحقيق الفائض كانت محدودة ومحددة زمنياً.

بناءً على ما سبق، يمكن القول إن الاقتصاد العراقي اتسم خلال الفترة المدروسة بدرجات عالية من التذبذب في معظم مؤشراتته الاقتصادية الأساسية، وهو ما يُظهر الحاجة إلى تطوير سياسات اقتصادية أكثر استقراراً واتزاناً، لا سيما في مجال إدارة الإصدار النقدي وضبط التضخم وتحقيق التوازن في المالية العامة. كما يبرز هذا التحليل أهمية التوسع في الاعتماد على أدوات تحليلية كمية أكثر تقدماً لاختبار طبيعة العلاقات السببية بين هذه المتغيرات، وتحديد العوامل المؤثرة على الناتج المحلي بشكل دقيق.

الجدول ٢: الوصف الاحصائي للمتغيرات المستقلة في العراق

المتغيرات	المعامل (Coefficient)	القيمة الاحتمالية (Prob)	التفسير الاقتصادي
الثابت C	81.3913	0.3954	القيمة التقديرية للنتائج المحلي الإجمالي عندما تكون جميع المتغيرات المستقلة تساوي صفرًا.
الفروض العامة PL	-3.177139	0.3872	العلاقة عكسية؛ كل زيادة بوحدة واحدة في PL تؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ٣.١٧٧.
الإصدار النقدي CI	0.016586	0.0601	تأثير طفيف طردي؛ كل زيادة بوحدة واحدة في CI تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ٠.٠١٦٦.
التضخم Inflation	0.773708	0.0668	العلاقة طردية؛ كل زيادة بنسبة ١٪ في التضخم تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ٠.٧٧٤.
الإنفاق الحكومي GS	-0.001247	0.3556	العلاقة عكسية وضعيفة جدًا؛ التأثير غير معنوي إحصائيًا.

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews12

يبين الجدول (٢) تحليل النموذج القياسي لتقدير أثر المتغيرات الاقتصادية على الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٢٤ أن قيمة الثابت بلغت ٨١.٣٩١٣، وهو ما يعكس القيمة التقديرية للناتج المحلي الإجمالي في حال انعدام تأثير المتغيرات الأخرى كافة. إلا أن القيمة الاحتمالية المرتبطة بهذا المعامل بلغت ٠.٣٩٥٤، مما يعني أن الثابت لا يتمتع بدلالة إحصائية عند المستويات التقليدية للمعنوية، وبذلك لا يمكن الاعتماد عليه بشكل قوي في تفسير التغيرات في الناتج المحلي. أما فيما يخص الفروض العامة، فقد ظهر أن لها تأثيرًا عكسيًا على الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغ معاملها -٣.١٧٧، بما يشير إلى أنه في حال زادت الفروض العامة بوحدة واحدة، فإن الناتج المحلي الإجمالي سينخفض بمقدار ٣.١٧٧ وحدة. ومع ذلك، فإن هذا التأثير لم يكن معنويًا من الناحية الإحصائية، إذ بلغت القيمة الاحتمالية المصاحبة له ٠.٣٨٧٢، وهي أعلى من الحد المقبول للمعنوية عند مستوى ٥٪، مما يجعل من الصعب استخلاص دلالة سببية مؤكدة لهذا المتغير. بالنسبة للإصدار النقدي، فقد أظهر النموذج أن له تأثيرًا طفيفًا موجبًا على الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغ المعامل ٠.٠١٦٦، وهو ما يعني أن كل زيادة بوحدة واحدة في الإصدار النقدي تؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بنفس المقدار. وتجدر الإشارة إلى أن هذا التأثير يُعد ذا دلالة إحصائية جزئية، إذ بلغت القيمة الاحتمالية ٠.٠٦٠١، وهو ما يضع التأثير في منطقة الحد الأدنى للمعنوية عند مستوى ١٠٪، إلا أنه لا يبلغ العتبة المقبولة للمعنوية عند مستوى ٥٪.

وفيما يتعلق بالتضخم، فقد كشف النموذج عن وجود علاقة طردية بين معدل التضخم والناتج المحلي الإجمالي، إذ بلغ معامل التضخم ٠.٧٧٤، مما يدل على أن كل زيادة بمقدار ١٪ في التضخم تؤدي إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ٠.٧٧٤ وحدة. ورغم أن هذا التأثير لا يُعد معنويًا عند مستوى ٥٪، إلا أنه يُظهر دلالة مقبولة عند مستوى ١٠٪، حيث بلغت القيمة الاحتمالية ٠.٠٠٦٦٨، مما يشير إلى أن للتضخم دورًا محتملاً في تفسير التغير في الناتج المحلي خلال الفترة المدروسة.

وأخيرًا، أظهر الإنفاق الحكومي أثرًا عكسيًا ضعيفًا جدًا على الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغ المعامل -٠.٠٠١٢٤٧، ما يشير إلى وجود تأثير سلبي ضئيل للغاية من حيث الحجم. كما أن هذا التأثير لا يتمتع بأي دلالة إحصائية تُذكر، حيث بلغت القيمة الاحتمالية المصاحبة له ٠.٣٥٥٦، ما يدل على ضعف العلاقة وعدم إمكانية الاعتماد عليه كمؤشر مفسر مهم في هذا السياق.

من خلال هذا التحليل يتبين أن معظم المتغيرات لم تُظهر دلالة إحصائية قوية، ما يشير إلى احتمالية وجود متغيرات أخرى أكثر تفسيرًا للناتج المحلي الإجمالي، أو إلى ضعف العلاقة المباشرة بين هذه العوامل والناتج في الإطار الزمني المدروس، مما يدعو إلى توسيع النموذج ليشمل محددات أخرى أو إلى إعادة النظر في الفرضيات النظرية التي استند إليها التحليل. سنكمل التفسير الاقتصادي لبند GS (الإنفاق الحكومي) مع ربطه بالسياق العام للجدول:

(الإنفاق الحكومي GS): تشير النتيجة إلى وجود علاقة عكسية ضعيفة جدًا بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال مدة الدراسة، حيث إن زيادة وحدة واحدة في الإنفاق الحكومي تقابلها انخفاض طفيف في الناتج المحلي بمقدار ٠.٠٠١٢٤٧. إلا أن هذه العلاقة غير معنوية إحصائيًا (القيمة الاحتمالية ٠.٣٥٥٦ أكبر من مستوى المعنوية ٠.٠٥ أو حتى ٠.١٠)، مما يعني أن تأثير الإنفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي في هذا النموذج قد يكون محدودًا أو متأثرًا بعوامل أخرى لم يتم إدراجها في المعادلة، مثل كفاءة الإنفاق، وتوزيعه بين القطاعات الإنتاجية والاستهلاكية، وأثر الفساد أو سوء الإدارة على العوائد الاقتصادية. وبناء عليه تم اختبار وتحليل النتائج الخاصة بالعراق وفقا للمراحل الاتية:

المرحلة الأولى: اختبار اعتمادية المقاطع العرضية:

الجدول ٣: اختبار اعتمادية المقاطع العرضية للعراق

Prob.	d.f	Statistic	Test	T * N	Cross-Section Included	Periods Included	Sample
0.000	208	3.68	Pesaran CD	210	6	35	Iraq Data (1990-2024)

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي EViews 12.

يشير الجدول (٣) إلى نتائج اختبار اعتماد المقاطع العرضية باستخدام اختبار Pesaran CD للبيانات الاقتصادية العراقية للمدة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٢٤، ويشمل الاختبار ٣٥ فترة زمنية و٦ مقاطع عرضية ممثلة بالمتغيرات الاقتصادية المختلفة مثل الناتج المحلي الإجمالي، العجز المالي، القروض العامة، التضخم، الإنفاق الحكومي، والإصدار النقدي، وان عدد المشاهدات الكلية بلغ ٢١٠، وسجلت إحصائية اختبار Pesaran CD قيمة تساوي ٣.٦٨ مع درجات حرية بلغت ٢٠٨، بينما كانت قيمة الاحتمالية ٠.٠٠٠٠.

يدل انخفاض قيمة الاحتمالية إلى ما يقارب الصفر على رفض فرضية العدم التي تفترض عدم وجود اعتماد مقطعي بين المتغيرات المدروسة. وهذا يعني أن المتغيرات المختلفة في النموذج تتأثر بعوامل مشتركة أو مترابطة، مما يعزز فرضية وجود تداخل أو تأثيرات خارجية تؤثر على المتغيرات مجتمعة بشكل معنوي في العراق.

المرحلة الثانية : اختبار جذر الوحدة لبيانات النائل لمتغيرات نموذج الدراسة

الجدول ٤: نتائج اختبار جذر الوحدة للعراق

At First Difference (None)	At First Difference (With Trend)	At First Difference (Without Trend)	At Level (None)	At Level (With Trend)	At Level (Without Trend)	Variables
-6.01 (0.000)	-4.66 (0.000)	-5.78 (0.000)	0.35 (0.650)	-1.95 (0.025)	-2.56 (0.005)*	الناتج المحلي الإجمالي
-7.12 (0.000)	-5.92 (0.000)	-6.43 (0.000)	0.88 (0.810)	-1.89 (0.029)	-1.73 (0.042)	العجز المالي للموازنة
-6.34 (0.000)	-5.01 (0.000)	-5.90 (0.000)	0.52 (0.700)	-2.01 (0.022)	-2.33 (0.010)	القروض العامة
-6.87 (0.000)	-5.72 (0.000)	-6.12 (0.000)	0.71 (0.760)	-2.20 (0.014)	-2.78 (0.003)	الإصدار النقدي
-6.22 (0.000)	-4.82 (0.000)	-5.44 (0.000)	0.67 (0.730)	-1.65 (0.049)	-1.90 (0.028)	التضخم
-7.45 (0.000)	-5.98 (0.000)	-6.53 (0.000)	0.80 (0.780)	-1.83 (0.034)	-2.12 (0.017)	الإنفاق الحكومي

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي EViews 12.

* جميع القيم بين القوسين تمثل القيم الاحتمالية (P-value) للاختبارات، إذا كانت القيمة الاحتمالية أقل من ٠.٠٥، فهذا يعني رفض فرضية العدم ويدل على سكون المتغير.

تحليل نتائج اختبار جذر الوحدة لبيانات البائل باستخدام اختبار Levin, Lin & Chu يُظهر أهمية تحديد درجة استقرار المتغيرات المستخدمة في الدراسة. هذا الاختبار يُجرى على المتغيرات عند مستوياتها الأصلي وعند الفرق الأول للتأكد مما إذا كانت هذه المتغيرات ثابتة (Stationary) أم لا.

وفقاً للنتائج الموضوعة في الجدول (٤)، يتضح أن أغلب المتغيرات المستخدمة في الدراسة (النتائج المحلي الإجمالي، العجز المالي للموازنة، القروض العامة، الإصدار النقدي، التضخم، والإنفاق الحكومي) غير ثابتة عند المستوى الأصلي سواء باستخدام الاتجاه أو بدون استخدامه، وهو ما يعبر عنه بوجود جذر وحدة (Unit Root) في السلسلة الزمنية. ويعني هذا أن القيم الاحتمالية (Prob.) تكون غالباً أكبر من ٠.٠٥ مما يجعلنا نقبل فرضية العدم التي تنص على أن المتغيرات تحتوي على جذر وحدة.

ولكن عند حساب الفرق الأول لهذه المتغيرات، يتغير الوضع بشكل ملحوظ. حيث تصبح جميع المتغيرات ثابتة (Stationary) بمعنى أنها أصبحت خالية من جذر الوحدة بعد أخذ الفرق الأول. وهذا يشير إلى أن المتغيرات المستخدمة تتبع عملية تكامل من الدرجة الأولى.

المرحلة الثالثة : اختبار التكامل المشترك Pedroni Cointegration Test

الجدول ٥: جدول اختبار التكامل المشترك لبيدروني (Pedroni Residual Cointegration Test)

للإقليم (١٩٩٠ - ٢٠٢٤)

None	With Trend	Without Trend	Dependent Variable: BD	Test
Within-Dimension				
0.567	-1.156	-1.234		Panel v-Statistic
2.489	1.876	2.675		Panel rho-Statistic
-2.156	-2.897**	-3.654***		Panel PP-Statistic
-1.987	-2.723*	-3.012**		Panel ADF-Statistic
Between-Dimension				
2.732	1.945	2.876		Group rho-Statistic
-2.234	-2.976**	-3.843***		Group PP-Statistic
-2.111	-2.732*	-3.213**		Group ADF-Statistic

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي EViews 12.

ملاحظات عن الجدول (٥):

- القيم التي تحتوي على (***) تشير إلى الدلالة الإحصائية عند مستوى معنوية ٠.١%

- القيم التي تحتوي على (**) تشير إلى الدلالة الإحصائية عند مستوى معنوية ٥.٠٪
 - القيم التي تحتوي على (*) تشير إلى الدلالة الإحصائية عند مستوى معنوية ١٠.٠٪
- تحليل النتائج الاقتصادية لاختبار التكامل المشترك لببيروني (Pedroni Residual Cointegration Test) يكون على النحو التالي:
- يوضح الجدول (٥) نتائج اختبار التكامل المشترك لببيروني باستخدام البيانات الخاصة بالعراق للمدة (١٩٩٠ - ٢٠٢٤) ويكون ضمن ثلاث نماذج مختلفة Without Trend : (بدون اتجاه) ، With Trend (مع اتجاه)، و None (دون استخدام اتجاه أو اتجاه ثابت) بالنسبة للقسم الأول (Within-Dimension) :
- القيم الإحصائية Panel ADF-Statistic و Panel PP-Statistic تظهر قيماً سالبة وذات دلالة إحصائية عالية عند مستويات ١٪ و ٥٪ و ١٠٪ وفقاً لما هو موضح بالجدول.
 - هذه النتائج تشير إلى رفض فرضية العدم (عدم وجود تكامل مشترك) وقبول الفرضية البديلة التي تشير إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات على المدى الطويل.
 - بالمقابل، القيم الإحصائية الخاصة بـ Panel rho-Statistic و Panel v-Statistic لم تكن دالة إحصائياً، مما يدل على عدم قوتها في الكشف عن التكامل المشترك.
- بالنسبة للقسم الثاني (Between-Dimension):
- القيم الإحصائية Group ADF-Statistic و Group PP-Statistic تظهر أيضاً قيماً سالبة وذات دلالة إحصائية عند مستويات ١٪ و ٥٪ و ١٠.٠٪
 - هذه النتائج تؤكد وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المستخدمة في الدراسة على المدى الطويل.
 - بالمقابل، قيمة Group rho-Statistic لا تُظهر دلالة إحصائية مما يدل على ضعفها في الكشف عن التكامل المشترك.
- بناءً على هذه النتائج، يتضح أن معظم الإحصائيات المستخدمة في اختبار Pedroni تشير إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة (الناتج المحلي الإجمالي، العجز المالي للموازنة، القروض العامة، الإصدار النقدي، التضخم، والإنفاق الحكومي) في النموذج المعتمد. اقتصادياً، يُشير هذا إلى أن هذه المتغيرات مرتبطة ببعضها البعض على المدى الطويل. أي أن السياسات الاقتصادية المتبعة للتأثير على العجز المالي أو الدين العام لا بد أن تأخذ في الاعتبار أن هذه المتغيرات تتحرك معاً نحو حالة توازن طويلة الأجل. وبالتالي، فإن أي تغيير في أحد هذه المتغيرات من المحتمل أن يؤثر على المتغيرات الأخرى بمرور الزمن.

المرحلة الرابعة : تحديد فترة الإبطاء المثلى Lag Order Selection

الجدول ٦: تحديد فترة الإبطاء المثلى للمتغيرات في العراق

Optimal Lag	Lag 4	Lag 3	Lag 2	Lag 1	Criterion
	-2.832	-2.754	-2.543	-2.345	Akaike Information Criterion (AIC)
	-2.612	-2.541	-2.301	-2.112	Schwarz Criterion (SC)
	-2.775	-2.693	-2.462	-2.298	Hannan-Quinn Criterion (HQ)
	0.0006	0.0008	0.0010	0.0012	Final Prediction Error (FPE)
	18.03	16.78	14.32	12.45	Likelihood Ratio (LR)

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي EViews 12.

• ملاحظة: القيم الأقل في كل معيار تمثل أفضل فترة إبطاء مثلى.

تشير النتائج إلى أن الفترة المثلى للإبطاء هي ٤، مما يعني أن المتغيرات الاقتصادية المستخدمة في الدراسة (النواتج المحلي الإجمالي، العجز المالي للموازنة، القروض العامة، الإصدار النقدي، التضخم، والإنفاق الحكومي) تتأثر ببعضها البعض على مدى أربع فترات زمنية سابقة. اقتصادياً، يعد اختيار فترة الإبطاء المناسبة أمراً مهماً عند تقدير نماذج ARDL Panel Dynamic، لأنه يعكس الفترة الزمنية التي يستغرقها كل متغير ليؤثر على الآخر ويعود إلى حالة التوازن، ويُعد تحديد هذه الفترة بشكل دقيق أساساً لبناء نموذج قياسي يتميز بالدقة والكفاءة.

المرحلة الخامسة : تقدير نموذج البانل الديناميكي Dynamic Panel Model Estimation

أولاً : مقدر وسط المجموعة Estimated mid-group

الجدول ٧: مقدرات وسط المجموعة لنموذج عجز الموازنه للعراق

Long-run coefficients

Prob.	Z-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variables
0.000	8.21	0.042	0.345	GDP
0.000	7.65	0.055	0.421	GEXP
0.000	-7.50	0.028	-0.210	INF
0.000	6.15	0.061	0.375	PB
0.000	12.36	0.039	0.482	DEBT

Short-run coefficients

Prob.	Z-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variables
0.001	3.44	0.032	0.110	Δ GDP
0.000	5.50	0.040	0.220	Δ GEXP
0.000	-4.44	0.018	-0.080	Δ INF
0.003	3.00	0.050	0.150	Δ PB
0.000	4.00	0.030	0.120	Δ DEBT
0.000	-6.80	0.100	-0.680	Error Correction Term (ECT)

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Stata 14.2.

يتبين من الجدول (٧) أن العلاقة بين المتغيرات المستقلة وعجز الموازنة في العراق تتباين بين المدى الطويل وال المدى القصير، وهو ما يعكس طبيعة التأثيرات الاقتصادية عبر الزمن؛ فعلى المدى الطويل، يتضح أن الناتج المحلي الإجمالي يلعب دوراً مهماً في تحسين وضع الموازنة العامة، حيث تشير النتائج إلى أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١٪ تؤدي إلى تقليص عجز الموازنة بمقدار ٠.٣٤٥ نقطة مئوية، وهو ما يعكس الأثر الإيجابي للنمو الاقتصادي في تعزيز الإيرادات الحكومية وتقليل الفجوة بين الإيرادات والنفقات. وعلى النقيض من ذلك، فإن الإنفاق الحكومي يسهم في زيادة العجز، إذ إن ارتفاعه بنسبة ١٪ يؤدي إلى زيادة العجز بمقدار ٠.٤٢١ نقطة مئوية، الأمر الذي يشير إلى أن هيكل الإنفاق الحكومي ربما يميل نحو النفقات الجارية أو غير المنتجة اقتصادياً، مما يزيد الأعباء المالية على الموازنة. أما التضخم فقد جاء تأثيره سلبياً، حيث إن ارتفاعه بنسبة ١٪ يؤدي إلى انخفاض العجز بمقدار ٠.٢١٠ نقطة مئوية، وهو ما قد يُفسر بزيادة الإيرادات الاسمية نتيجة ارتفاع المستوى العام للأسعار، وإن كان هذا الأثر لا يعكس بالضرورة تحسناً حقيقياً في الوضع المالي. كما أظهرت النتائج أن الرصيد الأولي (Primary Balance) يؤثر إيجابياً في زيادة العجز بمقدار ٠.٣٧٥، وأن الدين العام يعد من أهم العوامل المؤثرة، إذ إن زيادته بنسبة ١٪ تؤدي إلى زيادة العجز بمقدار ٠.٤٨٢، وهو ما يعكس عبء خدمة الدين على الموازنة، أما على المدى القصير، فقد جاءت التأثيرات في الاتجاه ذاته وإن كانت أقل حجماً، حيث يساهم ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي في زيادة العجز، في حين يؤدي التضخم لتقليصه بشكل طفيف. كما أن الرصيد الأولي والدين العام يظلان مؤثرين في العجز، لكن بدرجة أقل مقارنة بالمدى الطويل. وتكشف قيمة معامل تصحيح الخطأ (ECT) البالغة -٠.٦٨٠ والمُعبرة عن سرعة التكيف، أن حوالي ٦٨٪ من اختلالات الفترة السابقة يتم تصحيحها في الفترة الحالية، وهو ما يدل على وجود سرعة عالية نسبياً لعودة عجز الموازنة إلى مساره التوازني على المدى الطويل بعد حدوث أي صدمة اقتصادية.

ثانياً : مقدر وسط المجموعة المدمجة pooled mid-group estimator

الجدول ٨: نموذج البائل الديناميكي باستخدام تقدير وسط المجموعة المدمجة

Long-run coefficients

Prob.	Z-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variables
0.000	7.11	0.045	0.320	GDP
0.000	7.80	0.050	0.390	GEXP
0.000	-7.20	0.025	-0.180	INF
0.000	6.08	0.060	0.365	PB
0.000	11.97	0.038	0.455	DEBT

Short-run coefficients

Prob.	Z-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variables
0.001	3.23	0.031	0.100	Δ GDP
0.000	5.51	0.039	0.215	Δ GEXP
0.000	-4.41	0.017	-0.075	Δ INF
0.003	2.92	0.048	0.140	Δ PB
0.000	4.11	0.028	0.115	Δ DEBT
0.000	-6.63	0.098	-0.650	Error Correction Term (ECT)

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Stata 14.2.

تشير نتائج تقدير PMG إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة وعجز الموازنة (BD) جميع المتغيرات تظهر دلالة إحصائية عالية عند مستوى معنوية ١٪، مما يعني أنها تلعب دوراً

هاماً في تفسير تقلبات عجز الموازنة.

ثالثاً : مقدار التأثيرات الثابتة الديناميكية للنموذج

الجدول ٩: نموذج التأثيرات الثابتة الديناميكية (DFE - Dynamic Fixed Effects)

Long-run coefficients

Prob.	T-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variables
0.000	5.00	0.050	0.250	GDP
0.000	7.00	0.060	0.420	GEXP
0.000	-4.33	0.030	-0.130	INF
0.000	6.03	0.058	0.350	PB
0.000	11.19	0.042	0.470	DEBT

Short-run coefficients

Prob.	T-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variables
0.002	3.10	0.029	0.090	Δ GDP
0.000	5.50	0.040	0.220	Δ GEXP
0.000	-4.21	0.019	-0.080	Δ INF
0.007	2.70	0.050	0.135	Δ PB
0.000	4.00	0.030	0.120	Δ DEBT
0.000	-6.42	0.095	-0.610	Error Correction Term (ECT)

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Stata 14.2.

تشير نتائج الجدول (٩) الخاص بنموذج التأثيرات الثابتة الديناميكية (DFE) إلى مجموعة من العلاقات طويلة وقصيرة الأجل بين المتغيرات الاقتصادية وعجز الموازنة، بما يوضح كيفية تفاعل هذه العوامل في الاقتصاد العراقي على مدى زمني مختلف.

أولاً: المدى الطويل: أظهرت النتائج أن الناتج المحلي الإجمالي يرتبط إيجابياً بعجز الموازنة، حيث إن زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١٪ تؤدي إلى انخفاض العجز بمقدار ٠.٢٥٠ نقطة مئوية، وهو ما

يعكس دور النمو الاقتصادي في تحسين الوضع المالي من خلال تعزيز الإيرادات العامة وتقليص الفجوة بين النفقات والإيرادات. أما الإنفاق الحكومي فقد جاء تأثيره موجباً وبقيمة ٠.٤٢٠، مما يشير إلى أن زيادة الإنفاق الحكومي تؤدي إلى تفاقم العجز، وهو ما يمكن تفسيره بتركيز جانب كبير من الإنفاق على بنود جارية أو استهلاكية لا تحقق عوائد إنتاجية كافية.

فيما يخص التضخم، فقد تبين أن له تأثيراً سلبياً على العجز بمقدار ٠.١٣٠، ما قد يعكس أثر زيادة المستوى العام للأسعار على الإيرادات الاسمية للدولة، وإن كان هذا الأثر لا يعكس بالضرورة تحسناً حقيقياً في التوازن المالي. كما أظهرت النتائج أن الرصيد الأولي يؤثر إيجابياً في العجز بمقدار ٠.٣٥٠، مما يعكس أثر الضغوط المالية حتى في حالة استبعاد عبء الفوائد. أما الدين العام، فقد كان له أكبر تأثير موجب على العجز بمقدار ٠.٤٧٠، وهو ما يبرز عبء خدمة الدين كأحد أهم محددات اختلال الموازنة في العراق.

ثانياً: المدى القصير: في الأجل القصير، جاءت العلاقات متوافقة مع اتجاهات المدى الطويل ولكن بقيم أقل. فقد أظهر الناتج المحلي الإجمالي تأثيراً إيجابياً في تحسين العجز بمقدار ٠.٠٩٠، بينما أسهم الإنفاق الحكومي في زيادته بمقدار ٠.٢٢٠. كما حافظ التضخم على أثره السلبى، حيث يؤدي ارتفاعه بنسبة ١٪ إلى تقليص العجز بمقدار ٠.٠٨٠، بينما يظل الرصيد الأولي والدين العام من العوامل المساهمة في زيادة العجز بنسب ٠.١٣٥ و ٠.١٢٠ على التوالي.

ثالثاً: معامل تصحيح الخطأ (ECT)

قيمة معامل تصحيح الخطأ بلغت -٠.٦١٠، وهي سالبة ومعنوية إحصائياً، مما يدل على وجود سرعة تكيف مرتفعة نسبياً نحو التوازن في حالة حدوث أي صدمات أو انحرافات عن المسار طويل الأجل. ووفقاً لهذه القيمة، فإن نحو ٦١٪ من الاختلالات في عجز الموازنة يتم تصحيحها خلال فترة زمنية واحدة، وهو ما يعكس مرونة نسبية في استجابة السياسة المالية للتغيرات الاقتصادية.

المرحلة السادسة: المفاضلة بين التقديرات الثلاثة سائلة الذكر

من النتائج السابقة سوف يتم المفاضلة بينهم وذلك عن طريق الاستعانة باختبار هوسمان Hausmann's test وذلك كالآتي:

الجدول ١٠: المفاضلة بين التقديرات الثلاثة

Decision	P-Value	Degrees of Freedom	Chi-Square Statistic	Model Comparison
(هو الأفضل PMG) قبول فرضية العدم	0.227	4	4.35	MG vs. PMG
(هو الأفضل PMG) قبول فرضية العدم	0.184	4	6.21	DFE vs. PMG

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Stata 14.2.

ان الجدول (١٠) يظهر اختبار Hausman أن قيم Chi-Square المحسوبة للمقارنة بين مقدرات MG و PMG وكذلك بين DFE و PMG أقل من القيم الجدولية عند مستوى معنوية ٥٪، مما يعني قبول فرضية العدم ، ويشير هذا إلى أن مقدر وسط المجموعة المدمجة (PMG) هو الأكثر ملاءمة لتحليل البيانات الحالية نظراً لقدراته على التقدير الفعال للعلاقات الطويلة الأجل على مستوى الدول المختلفة.

المرحلة السابعة : تقدير العلاقة قصيرة الأجل وفقاً لنموذج تصحيح الخطأ للعراق

يُظهر تحليل العلاقة قصيرة الأجل وفقاً لنموذج تصحيح الخطأ للعراق باستخدام نموذج البانل الديناميكي (ARDL) أن هناك تفاعلات مهمة ومؤثرة بين المتغيرات الاقتصادية المدروسة وعجز الموازنة. وتعتبر هذه العلاقة القصيرة الأجل أساسية لفهم كيفية استجابة العجز المالي للمتغيرات اللحظية في المتغيرات التوضيحية المختلفة.

تُبين النتائج المستخرجة أن معامل تصحيح الخطأ (Error Correction Term - ECT) ذو دلالة إحصائية قوية، حيث بلغت قيمته السالبة -٠.٦٥٠، مع دلالة إحصائية تساوي ٠.٠٠٠٠٠، مما يعني أنه ذو معنوية عالية للغاية. تشير هذه النتيجة إلى أن حوالي ٦٥٪ من الانحرافات عن مستوى التوازن طويل الأجل يتم تصحيحها في فترة زمنية واحدة. هذه السرعة العالية في التصحيح تدل على مرونة الاقتصاد العراقي في الاستجابة للصددمات وإعادة التوازن بعد الاضطرابات المالية أو الاقتصادية. عند تحليل تأثير المتغيرات الأخرى في المدى القصير، يتضح ما يلي:

أولاً: الناتج المحلي الإجمالي (GDP) : يظهر معامل الناتج المحلي الإجمالي (ΔGDP) بقيمة موجبة تبلغ ٠.١٠٠ وبدلالة إحصائية تساوي ٠.٠٠٠٠١، مما يعني أن الناتج المحلي الإجمالي يؤثر إيجابياً على عجز الموازنة، يُفسر ذلك بأنه مع ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي، تتحسن الإيرادات الحكومية بشكل عام، ولكن إذا تزامن ذلك مع زيادة في الإنفاق العام، فقد يتسبب هذا في زيادة العجز المالي في المدى القصير. **ثانياً: الإنفاق الحكومي (GEXP) :** يُلاحظ أن الإنفاق الحكومي ($\Delta GEXP$) له تأثير إيجابي كبير على عجز الموازنة، حيث بلغت قيمته ٠.٢١٥ وهو ذو دلالة إحصائية قوية (٠.٠٠٠٠٠). يُشير ذلك إلى أن كل زيادة بنسبة ١٪ في الإنفاق الحكومي تؤدي إلى زيادة العجز المالي بنسبة ٠.٢١٥٪. هذا يؤكد أن اعتماد الموازنة العامة على الإنفاق الحكومي بصورة رئيسية يُعزز من زيادة العجز إذا لم يقابله زيادة في الإيرادات. **ثالثاً: التضخم (INF) :** جاء تأثير التضخم (ΔINF) سالباً بقيمة -٠.٠٧٥، وذو دلالة إحصائية عالية (٠.٠٠٠٠٠). مما يشير إلى أن التضخم له تأثير إيجابي على تقليل العجز المالي في المدى القصير. يُعزى ذلك إلى أنه مع ارتفاع التضخم، تزداد الإيرادات الضريبية الاسمية نتيجة لارتفاع الأسعار، مما يساعد

جزئياً في تغطية جزء من العجز المالي، على الرغم من أنه قد يُسبب آثاراً سلبية أخرى مثل تآكل القوة الشرائية.

رابعاً: الرصيد الأولي (PB): يُظهر الرصيد الأولي (ΔPB) تأثيراً إيجابياً على عجز الموازنة بقيمة معامل بلغت ٠.١٤٠ وبدلالة إحصائية تساوي ٠.٠٠٠٣. ويعني ذلك أن زيادة الرصيد الأولي بمقدار ١٪ تؤدي إلى زيادة العجز المالي بنسبة ٠.١٤٪. هذا قد يُفسر على أنه عند تحسن الرصيد الأولي، تزيد الحكومة من إنفاقها الاستثماري أو الجاري، مما قد يزيد العجز المالي في المدى القصير.

خامساً: الدين العام (DEBT): ان تأثير تغير الدين العام ($\Delta DEBT$) كان موجباً إذ بلغت قيمته ٠.١١٥ وهو ذو دلالة إحصائية عالية (٠.٠٠٠٠)، ويشير ذلك إلى أن زيادة الدين العام تؤدي إلى زيادة العجز المالي بنسبة ٠.١١٥٪، هذه النتيجة تتماشى مع الفرضية النظرية التي تقترض أن الاعتماد على الدين العام يُسبب عبئاً مالياً إضافياً نتيجة لارتفاع مدفوعات الفائدة وزيادة الأعباء المالية على الحكومة في الأجل القصير.

بناءً على ما سبق، يتضح أن العلاقة قصيرة الأجل بين المتغيرات المدروسة وعجز الموازنة في العراق تعتمد بشكل أساسي على مستويات الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي والدين العام. بينما يبدو أن التضخم يساعد في تخفيف العجز المالي نوعاً ما من خلال زيادة الإيرادات الاسمية. ومع ذلك، ينبغي الحذر من الاعتماد على هذه العلاقة بشكل مطلق، حيث يمكن أن تكون هناك عوامل أخرى لم يتضمنها النموذج قد تؤثر على النتائج.

الاستنتاجات:

١. وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات الاقتصادية في العراق إذ تعكس هذه العلاقة تأثير تقلبات أسعار النفط على العجز والدين العام، كما ان العجز المالي المستمر بسبب انخفاض أسعار النفط، مما يزيد الاعتماد على الاقتراض.

٢. اللجوء الى الإصدار النقدي كمصدر للتضخم (طباعة النقود) لتمويل العجز في العراق، يؤدي إلى زيادة التضخم على المدى الطويل، مما يهدد استقرار الاقتصاد الكلي، وانهيار النظام النقدي وتفاقم المشكلة بسبب الحروب.

٣. تبين ان الإنفاق الحكومي يحفز الناتج المحلي الإجمالي على المدى القصير في العراق حيث تدعم إيرادات النفط المشاريع الكبرى، ومع ذلك فان انخفاض أسعار النفط إلى عجز مالي.

٤. تحقيق الاستدامة المالية يتطلب سياسات مالية ونقدية منسقة والاستفادة من الاحتياطيّات المالية لتخفيف الانحرافات قصيرة الأجل إذ ان العراق يفتقر إلى هذه المرونة بسبب الصراعات وسوء الإدارة.

٥. أكدت اختبارات Pedroni وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، مما يشير إلى توازن طويل الأجل يربط بين عجز الموازنة، الدين العام، الإصدار النقدي، الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، والإنفاق الحكومي. هذه العلاقة تظل قائمة رغم الانحرافات قصيرة الأجل الناتجة عن صدمات مثل تقلبات أسعار النفط .

٦. توفر اختبارات Levin, Lin & Chu إطارًا تحليليًا دقيقًا يعكس التعقيدات الهيكلية والزمنية للاقتصاد العراقي، ويشكل أساسًا لتصميم سياسات اقتصادية مستدامة قادرة على مواجهة التحديات قصيرة وطويلة الأجل.

٧. نتائج التحليل القياسي تشير إلى أن تحليل العلاقات بين المتغيرات لنموذج PMG يساعد في تصميم سياسات تستهدف تخفيض العجز قصير الأجل مع الحفاظ على استدامة الدين طويل الأجل.

المقترحات:

١. لا بد للعراق لتقليل الاعتماد على إيرادات النفط من خلال تعزيز التنوع الاقتصادي في قطاعات غير نفطية مثل الصناعة، الزراعة، والتكنولوجيا، وهذا المقترح يستند إلى نتيجة البحث التي أظهرت حساسية عجز الموازنة والدين العام لتقلبات أسعار النفط، مما يزيد من المخاطر المالية على المدى الطويل.

٢. ينبغي تطوير آليات شفافة وفعالة لإدارة إيرادات النفط في العراق، حيث يعيق الفساد والصراعات الاستفادة من هذه الموارد، ويمكن تحقيق ذلك عبر إنشاء صناديق سيادية مستقلة أو تعزيز الرقابة المالية.

٣. ينبغي على العراق تجنب تمويل العجز عبر طباعة النقود، نظرًا لتأثيره السلبي على التضخم واستقرار الاقتصاد الكلي، كما أكدت العلاقة طويلة الأجل بين الإصدار النقدي والتضخم، ويمكن استبدال هذا النهج بزيادة الضرائب غير النفطية أو تحسين كفاءة الإنفاق الحكومي.

٤. عمل واجراء بحوث ودراسات مستقبلية يستفاد منها الباحثين في مجال دراسة المتغيرات الاقتصادية الكلية وعلاقتها في عجز الموازنة والدين العام لعينة من الدول المختارة ولمدة زمنية معينة.

المصادر والمراجع

١. العربية:

- نعيم، أ. وجودة، أم. (٢٠٢١). تأثير جائحة كورونا COVID - 19 على جودة الابلاغ المالي لمحتوى التقارير. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية. ١٧(٣).
- البكل، أ.، عبد الرحمن، ف.، و مهرا، ح. (٢٠٢٠). أثر تغيرات سعري الفائدة والصراف الأجنبي على الدين العام في مصر. مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. ٢١(٤).
- حمري، م. (٢٠١٨)، معالجة عجز الموازنة في الجزائر خلال الفترة ١٩٩٣-٢٠١٦. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة عبد الحميد بن باديس. مستغانم. الجزائر.
- القيسي، ح. (٢٠١٣). المالية العامة والتشريعات الضريبية. دار الثقافة للنشر والتوزيع. عمان. الأردن.
- عبد الهادي، س. ع. (٢٠١٣). التمويل الخارجي وتأثيره على الفجوات الاقتصادية. دار الأيام للنشر والتوزيع. عمان.
- الجميل، س. ك. (٢٠٠٨). الموازنة العامة، المشاركة، الشفافية والمساءلة. جامعة الموصل. دار ابن الأثير للطباعة والنشر.
- العبدلي، س. ع. ن.، وعزيز، خ. إ. (٢٠١٧). الطلب على النقود وفاعلية السياسة النقدية في العراق بعد عام ٢٠٠٣. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة. ٥٣(٥).
- <https://iasj.rdd.edu.iq/journals/uploads/2025/06/21/0390ccc686da65aba91d51a35447d402.pdf>
- هاشم، ع. أ. (١٩٩٢). أسس المالية العامة: مدخل لدراسة أسس الفن المالي للاقتصاد العام. دار النهضة. بيروت. لبنان.
- عبد الحميد، خ. ع. ح. (٢٠٢٢). دراسة تحليلية لأسباب عجز الموازنة العامة المصرية والاستراتيجية المقترحة لعلاجها "مجلة الشروق للعلوم التجارية. ١٤(١٤).
- <https://doi.org/10.21608/sjcs.2022.225277>
- علوان، غ. ح.، وطالب، ر. ع. (٢٠١٩). تحليل العلاقة بين عجز الموازنة العامة والدين الخارجي في العراق للمدة ١٩٩٠-٢٠١٦. مجلة العلوم الإنسانية العراقية. ٢٥(١١٣).
- <https://doi.org/10.33095/jeas.v25i113.1703>
- الصواف، ل. أ. ي. (٢٠١٨). تقييم مصادر تمويل عجز الموازنة العامة والبدائل المتاحة في الجمهورية اليمنية خلال الفترة من ١٩٩٥-٢٠١٤. رسالة ماجستير. جامعة عدن.
- الأفندي، م. أ. (٢٠١٦). عجز الموازنة والدين العام والحجم الأمثل للدين العام-دراسة نظرية تقييمية للأدبيات المعاصرة. مجلة الدراسات الاجتماعية. ٢٢(٤).
- <https://doi.org/10.20428/jss.v22i4.1111>
- محمد، م. ح. (٢٠١٩). استدامة تمويل عجز الموازنة بين البدائل التقليدية والإسلامية (عرض ماليزيا). رسالة ماجستير. الجامعة الإسلامية. غزة.
- المجمعي، ح. ز. خ.، والجبوري، م. ج. ح. (٢٠١٦). تمويل عجز الموازنة العامة العراقية للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٥. مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية. ١(٤١).
- السامرائي، ي. م.، ومحمد، ش. ف. (٢٠١٦). الأهمية النسبية لمصادر تمويل الموازنة العامة العراقية وعلاقتها بعجز الموازنة العامة ٢٠٠٣-٢٠١٣. مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية. ١(٢١).

- Naeem, A., and Jawda, A.M. (2021). The Impact of the COVID-19 Pandemic on the Quality of Financial Reporting Content. *Al-Ghari Journal of Economic and Administrative Sciences*. 17(3).
- Al-Bakl, A., Abdel Rahman, F., and Mehran, H. (2020). The Impact of Interest Rate and Foreign Exchange Rate Changes on Public Debt in Egypt. *Journal of the Faculty of Economics and Political Science*. 21(4).
- Hamri, M. (2018). Addressing the Budget Deficit in Algeria During the Period 1993-2016. Unpublished Master's Thesis. Abdelhamid Ibn Badis University. Mostaganem. Algeria.
- Al-Qaisi, H. (2013). Public Finance and Tax Legislation. Dar Al-Thaqafa for Publishing and Distribution. Amman. Jordan.
- Abdel Hadi, S. A. (2013). External Financing and its Impact on Economic Gaps. Dar Al-Ayyam for Publishing and Distribution. Amman.
- Al-Jamil, S. K. (2008). The General Budget: Participation, Transparency, and Accountability. University of Mosul: Ibn Al-Atheer Publishing House.
- Al-Abdali, S. A. N., and Aziz, K. I. (2017). The Demand for Money and the Effectiveness of Monetary Policy in Iraq After 2003. *Baghdad College of Economic Sciences Journal*. (53).
<https://iasj.rdd.edu.iq/journals/uploads/2025/06/21/0390ccc686da65aba91d51a35447d402.pdf>
- Hashem, A. A. (1992). Foundations of Public Finance: An Introduction to the Study of the Foundations of Financial Art in Public Economics. Dar Al-Nahda. Beirut, Lebanon.
- Abdul Hamid, K. A. H. (2022). An Analytical Study of the Causes of the Egyptian General Budget Deficit and the Proposed Strategy for Addressing It. *Al-Shorouk Journal of Commercial Sciences*. 14(14).
<https://doi.org/10.21608/sjcs.2022.225277>
- Alwan, G. H., & Talib, R. A. (2019). Analyzing the Relationship Between the Public Budget Deficit and External Debt in Iraq for the Period 1990–2016. *Iraqi Journal of Human Sciences*. 25(113).
<https://doi.org/10.33095/jeas.v25i113.1703>
- Al-Sawaf, L. A. Y. (2018). Evaluating the Sources of Financing the Public Budget Deficit and Available Alternatives in the Republic of Yemen During the Period 1995–2014. Master's Thesis. University of Aden.
- Al-Afandi, M. A. (2016). Budget Deficit, Public Debt, and the Optimal Size of Public Debt: A Theoretical and Evaluative Study of Contemporary Literature. *Journal of Social Studies*. 22(4).
<https://doi.org/10.20428/jss.v22i4.1111>
- Mohammed, M. H. (2019). Sustainability of Budget Deficit Financing: A Comparison Between Conventional and Islamic Alternatives (The Malaysian Case). Master's Thesis. Islamic University, Gaza.
- Al-Majma'i, H. Z. Kh., and Al-Jubouri, M. J. H. (2016). Financing the Iraqi Public Budget Deficit for the Period 2003-2015. *Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences*, 1(41).
- Al-Samarrai, Y. M., and Mohammed, Sh. F. (2016). The Relative Importance of Sources of Financing for the Iraqi Public Budget and Their Relationship to the Public Budget Deficit 2003-2013. *Al-Kut Journal of Economic and Administrative Sciences*, 1(21).



3. References

- Abdullah, S. M. (2018). Abul Kalam Azad, and Salina Siddiqua. "Budget deficit and growth: In search of ceiling for Bangladesh. *Business and Economic Horizons*. 14(4).
- Al-Khatteeb, L. (2019). *Iraq's Economic Challenges: From Oil Dependency to Diversification*. Middle East Institute..
- IMF. (2004, 2010, 2016, 2024). *Country Reports: Iraq, Egypt, Lebanon*. International Monetary Fund Publications.
- Ouanes, A. and Thakur. S. M. (1997). *Macroeconomic Accounting and Analysis in Transition Economies*. International Monetary Fund.
- Transparency International. (2023). *Corruption Perceptions Index 2023*. Retrieved from official website.
- World Bank. (2003, 2011, 2024). *Economic Outlook for MENA Region 2024*. World Bank Publications.